اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

7 May 2007
Arabic
Original: English

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

المجموعة الثانية: عدم الانتشار والضمانات

ورقة عمل مقدمة من كندا

١ - كما يرد في المادتين الأولى والثانية، تعززهما أحكام التحقق الواردة في المادة الثالثة، تتمثل إحدى ركائز معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في منع الانتشار. ولسوء الطالع، صادفت المعاهدة تحديات خطيرة في الانتشار في السنوات الأخيرة، تشمل، ولكن لا تقتصر على ما يلي: الكشف عن أنشطة نووية غير معلنة من جانب إيران، والإفصاح عن برنامج ناشئ للأسلحة النووية ونبذه من جانب ليبيا، وأخطر من ذلك، التجربة النووية التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شهر تشرين الأول/أكتوبر الماضي. ومما يثير الانزعاج بالقدر نفسه اكتشاف شبكة سوق سوداء ناشطة يديرها عبد القادر خان الباكستاني قدمت مساعدة مادية للعديد من هذه الدول على مر عدد من السنوات.

الضمانات

٢ - يوفر نظام الضمانات الذي تنفذه الوكالة الدولية للطاقة الذرية عملا بالمادة الثالثة من المعاهدة تأكيدات بأن تمتثل الدول لتعهداتها وتساعد الدول في إظهار امتثالها. وتؤيد كندا بقوة ضمانات الوكالة وتطبيقها على الصعيد العالمي. وسنظل نشعر بالقلق لأن هناك ٣١ دولة غير حائزة للأسلحة النووية لم تنفذ بعد اتفاق الضمانات الشاملة، كما تتطلبه المعاهدة. وفي حين وقع ١١٢ بلدا على بروتوكولات إضافية، لم تدخل حيز النفاذ سوى في ٧٨ دولة. وينبغي للجنة التحضيرية أن تطلب إلى جميع البلدان التي لم تقم بذلك بعد أن توقع اتفاقات الضمانات الشاملة وبروتوكولا إضافيا وتصدق عليهما وتنفذهما عملا بالتزاماتها بموجب المادة الثالثة. وينبغي أيضا مواصلة بذل الجهود لمساعدة الدول التي تحتاج إلى

المساعدة كي توقع على هذه الاتفاقات. وبالإضافة إلى ذلك، حيث إن اتفاق الضمانات الشاملة مع البروتوكول الإضافي لهذا الاتفاق يوفر الآن الأساس لزيادة الثقة بشأن المواد والأنشطة النووية المعلنة وبشأن عدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة في دولة معينة، ينبغي للجنة التحضيرية أن تقر بأن هذا يمثل المعيار الحالي للتحقق عملا بالمادة الثالثة من المعاهدة.

٣ - وكما تتطور التهديدات والقدرات، يجب أن يتطور نظام الضمانات كي يتصدى بفعالية التحديات الجديدة والناشئة. وقد ظلت كندا تؤيد بقوة تعزيز الضمانات ويجب مواصلة هذه الجهود. وفي هذا الشأن، أيدت كندا إنشاء لجنة الضمانات والتحقق الجديدة التي أنشأها مجلس المحافظين، وشاركت بنشاط في أعمالها. بيد أننا نشعر بخيبة الرجاء لعدم ظهور توافق في الآراء في اللجنة بشأن اتخاذ المزيد من الخطوات لتعزيز الضمانات في هذا الوقت. ونتطلع إلى استكمال أعمال اللجنة خلال عدة أشهر قادمة. ونرحب أيضا بالترتيبات الجديدة التي تمت الموافقة عليها في العام الماضي في الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن بروتوكول الكميات الصغيرة. وينبغي للجنة التحضيرية أن تشجع جميع الدول التي لديها كميات صغيرة والتي لم تقم بذلك بعد، على أن تتخذ الخطوات اللازمة لاعتماد وتنقيح هذا البروتوكول دون إبطاء.

٤ - ورحبت كندا وأيدت بنشاط الأعمال المهمة التي تضطلع بها الوكالة في تطوير وتنفيذ نهج على صعيد الدولة لتقييم الضمانات وفي تطوير وتنفيذ نهج الضمانات المتكاملة على صعيد الدولة. ومن الضروري بذل هذه الجهود من أجل تحقيق نظام تحقق يكون أشمل وطيعا وفعالا أكثر من النهج التقليدي. وينبغي للجنة التحضيرية أن تشجع مواصلة تطوير وتنفيذ الوكالة للضمانات المتكاملة على صعيد الدولة.

٥ - ويسرنا أن نلاحظ أنه تم في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بعد بذل الوكالة ولجنة السلامة النووية الكندية والصناعات النووية الكندية، جهودا تعاونية شاملة دامت خمس سنوات، توصلت الوكالة إلى استنتاج عام لكندا بشأن عدم تحويل مواد نووية معلنة وعدم وجود مواد وأنشطة نووية غير معلنة. ويوفر هذا الاستنتاج العام أعلى مستوى من الثقة في أن كندا تمتثل لالتزاماتها بشأن الاستخدام السلمي وهي تشكل شرطا ضروريا للانتقال إلى الضمانات المتكاملة، التي تضعها كندا الآن. ولا نتوقع أقل من هذا من سائر الدول الأطراف غير الحائزة للأسلحة النووية.

٦ - وفي النهاية ، أدت كندا دورا رائدا في المحفل الدولي للجيل الرابع وفي المشروع الدولي للمفاعلات النووية المبتكرة ودورات الوقود الذي تضطلع به الوكالة لتطوير منهجية

لتقييم مقاومة انتشار الجيل القادم من المفاعلات النووية. بيد أن تحسين مقاومة الانتشار لا يشكل بديلا عن التحقق المكين متعدد الأطراف. ويتسم النظر في متطلبات الضمانات في مطلع مرحلة تصميم مرافق جديدة بالأهمية من أجل تعزيز فعالية الضمانات وكفاءتها.

ضوابط الصادرات

٧ - ضوابط الصادرات أداة رئيسية في جعبة أدواتنا لعدم الانتشار. وينبغي ألا تنقل أي دولة طرف أي أصناف ذات صلة بالاستخدامات النووية إلى أي متلق كان إن لم يمتثل المتلقي امتثالا تاما لالتزاماته بشأن الضمانات وغيرها من أحكام هذه المعاهدة. ثانيا، والآن وقد أصبح اتفاق الضمانات الشاملة، مع البروتوكول الإضافي، يمثل معيارا للتحقق من ضمانات المعاهدة، ينبغي للجنة التحضيرية أن تعتمد هذا المعيار كشرط للإمداد. وعلاوة على ذلك، ينبغي للجنة التحضيرية أن تتطلب عدم إجراء عمليات نقل إلا إذا كانت الدولة المتلقية تنفذ نظاما فعالا للأمن النووي والحماية المادية الكافية وتدابير لمكافحة الاتجار غير المشروع وضوابط على عمليات النقل.

٨ - وتؤدي نظم الرقابة على الصادرات متعددة الأطراف دورا حاسما في وضع معايير مشتركة وتهيئة بيئة دولية تفضي إلى تشجيع التجارة النووية المشروعة فيما بين الدول في حين تحترم الالتزامات بشأن عدم الانتشار. وما برحت كندا تقدر أهمية لجنة زانغر بوصفها وسيلة لتقديم الإرشاد للدول الأطراف في الوفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ٢ من المادة الثالثة من المعاهدة. وينبغي للجنة التحضيرية أن تشجع جميع الدول على اعتماد تفاهمات لجنة زانغر فيما يتصل بأي تعاون نووي. وينبغي للجنة زانغر أن تواصل أداءها لهذا الدور المفيد. وتولي كندا أهمية عظيمة القيمة لجهود أخرى تبذل لتنسيق السياسات والممارسات الوطنية للرقابة على الصادرات. ويواصل فريق الإمدادات النووية القيام بدور مفيد بصورة خاصة في هذا الشأن.

٩ - ويجب مواصلة إيلاء انتباه خاص لعلميات نقل المعدات والتكنولوجيا النووية الحساسة للانتشار، خاصة للتخصيب وإعادة التجهيز، حيث أنه يمكن استخدام هذه التكنولوجيات في إنتاج مواد انشطارية للأسلحة. وما زالت كندا تعتقد أن تطوير مجموعة صارمة من المعايير المتفق عليها دوليا لعمليات النقل هذه يمثل أفضل نهج في هذا السبيل.

١٠ - وتكرر كندا الإعراب عن أهمية قراري مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) و ١٦٧٣ (٢٠٠٦). ويقضي القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) بأن جميع الدول ملزمة بفرض ضوابط محلية لمنع انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك فرض ضوابط فعالة على الصادرات من أصناف تتعلق بالأسلحة النووية وإعادة شحنها وإعادة تصديرها. وينبغي أن تحث اللجنة التحضيرية جميع

الدول الأطراف التي لم تقم بهذا بعد، على أن تقدم تقاريرها بشأن التنفيذ، وإنفاذ تشريعات وطنية كما هو مطلوب بموجب القرار، وتطوير خطط تنفيذ وطنية لكفالة وتعزيز التنفيذ.

١١ - وينبغي للجنة التحضيرية أن تقر أيضا بالمساهمة الهامة التي تسهم بها أنشطة أخرى، مثل مبادرة أمن الانتشار، التي تسعى إلى منع انتشار الأسلحة النووية والمواد ذات الصلة.

الحماية المادية والاتجار غير المشروع

١٢ - وتتسم الحماية المادية الفعالة للمواد والمرافق النووية واحتفاظ جميع الدول الأطراف بأعلى معايير الحماية المادية، بأهمية فائقة. وتؤكد كندا أهمية اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وترحب باعتماد تعديل هام يعزز الاتفاقية تعزيزا كبيرا وذلك بتوافق الآراء في تموز/يوليه ٢٠٠٥. وتعمل كندا بنشاط في سبيل التصديق على تعديل الاتفاقية. وينبغي للجنة التحضيرية أن تحث جميع الدول الأطراف التي لم تقم بهذا بعد على توقيع كل من الاتفاقية وتعديلها والتصديق عليهما وتنفيذهما. وينبغي للجنة التحضيرية أن تطلب أيضا إلى جميع الدول أن تطبق، حسب الاقتضاء، توصيات الحماية المادية للمواد النووية والمرافق النووية الواردة في وثيقة الوكالة، وفي صكوك دولية أخرى ذات صلة. وفي هذا الشأن، نفذت كندا في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي نظاما معدلا للأمن النووي يتمشى مع التوصيات الواردة في وثيقة الوكالة INFCIRC/225/Rev.4 (Corr.).

١٣ - وتحتل كندا مكان الريادة العالمية في إنتاج واستخدام النظائر المُشعة، وقمنا بدور رائد في تطوير مدونة قواعد السلوك بشأن سلامة وأمن المصادر المشعة ودليل استيراد وتصدير المصادر المشعة المرفق به. وينبغي للجنة التحضيرية أن تشجع جميع الدول الأطراف على أن تتصرف وفقا للمدونة والدليل بصورة متوائمة. وتنفذ كندا كل منهما ونفذت مؤخرا، وفقا لهذه المعايير، نظاما لتتبع المصادر المختومة وسجلا وطنيا يتيح زيادة تعزيز الرقابة على استخدام وحركة المصادر المختومة. واعتبارا من ١ نيسان/أبريل، بدأت كندا أيضا التنفيذ الكامل لبرنامج الرقابة المعززة على تصدير واستيراد المصادر المشعة ذات الأهمية لخطورتها المشمولة بالمدونة. كما نفذت كندا برنامجا للتفتيش الأمني المعزز لكفالة أن تكون لدى المرافق التي تجهز وتستخدم وتخزن مصادر مختومة شديدة الخطورة، الحماية المادية اللازمة فيها. وبالإضافة إلى ذلك، ستستضيف كندا في ربيع عام ٢٠٠٨ حلقة عمل بشأن نُظم الحماية المادية للمصادر المشعة شديدة الخطورة وبشأن النظم الوطنية للمحاسبة والرقابة بشأن هذه المصادر.

١٤ - وقد شكلت شبكة السوق السوداء التي أدارها عبد القادر خان تحديا خطيرا جدا لمعاهدة عدم الانتشار. وقد أيدت كندا بقوة عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحديد

طرق الإمداد ومصادر التكنولوجيا والمعدات والمواد المعنية ونتطلع للحصول على تقرير المدير العام بشأن هذه المسألة عما قريب. وتتسم قاعدة بيانات الاتجار غير المشروع التي تحتفظ بها الوكالة والأنشطة الأخرى التي تضطلع بها الوكالة في هذا المجال بأهمية حيوية أيضا. ومن الجوهري تعزيز التنسيق فيما بين الدول الأطراف وفيما بين المنظمات الدولية وذلك لمنع الاتجار غير المشروع في المواد النووية وغيرها من المواد المشعة، واكتشاف الاتجار فيها والاستجابة له. وينبغي للجنة التحضيرية أن تشجع الجهود المبذولة لمنع ظهور سوق سوداء سرية أخرى.

الإرهاب النووي

١٥ - إذا لم نواصل الجهود التي نبذلها، قد نواجه في يوم ما احتمال ممارسة الإرهاب النووي أو تفجير ''قنبلة قذرة'' مشعة. وقد وقعت كندا اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي، وصدقت عليها، حيث أنها تُشكل إضافة هامة للدفاعات الدولية ضد الإرهاب النووي، وينبغي للجنة التحضيرية أن تطلب إلى الدول الأطراف الأخرى أن تقوم بذلك أيضا. وتدعم كندا بنشاط المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، وهي مبادرة هامة أخرى تهدف إلى تطوير الجهود المشتركة لمكافحة هذا الخطر في أطر قانونية دولية ذات صلة.

التعاون في خفض التهديد

١٦ - من أكبر وأهم الجهود متعددة الأطراف التي تُبذل لدعم أهداف عدم الانتشار والحد من الأسلحة ونزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار، الشراكة العالمية ضد انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وتركز الشراكة العالمية بادئ ذي بدء أنشطتها في الاتحاد الروسي والاتحاد السوفياتي سابقا. وقد رصدت كندا ما يصل إلى ١ بليون دولار كندي على مدى عشر سنوات لهذه المبادرة، التي ستساعد على منع الإرهابيين والمناطق التي تثير القلق بشأن الانتشار، من الحصول على أسلحة نووية وكيميائية وبيولوجية والمواد ذات الصلة بها. وفي القطاع النووي، تمول كندا تفكيك ١٢ غواصة نووية أُخرجت من الخدمة والارتقاء بالحماية المادية في مرافق روسية لديها مواد نووية ومشاريع متعددة لتأمين المصادر المشعة جدا وسلامة إدارتها ولتأمين معابر الحدود الرئيسية، مثل المعابر في أوكرانيا، لمنع الاتجار النووي، والعمل في بعض هذه الأنشطة عبر الوكالة. وتقوم كندا، بوصفها عضوا في المركز الدولي للعلم والتكنولوجيا في موسكو ومركز العلم والتكنولوجيا في أوكرانيا، بتمويل عدد من المشاريع والأنشطة الأخرى يُعاد من خلالها توجيه علماء الأسلحة السابقين نحو فرص العمل السلمي المستدام.

١٧ - وتؤدي الوكالة دورا هاما بصورة خاصة في هذا المجال عن طريق صندوق الأمن النووي التابع لها وخطة عمل الأمن النووي لديها. وتدعم كندا بقوة جهود الوكالة في هذا الشأن. وقد ساهمنا بأكثر من ٨ ملايين دولار للصندوق، مما يجعلنا ثاني أكبر متبرع ثنائي. وينبغي للجنة التحضيرية أن تطلب إلى جميع الدول الأطراف أن تقدم مساهمة كبيرة من أجل الأمن النووي.

التدابير المالية

١٨ - نحيط علما بقرارات مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) التي تفرض تدابير مالية لمكافحة الانتشار. وقد نفذت كندا هذه التدابير بالكامل، كما أبلغ بالفعل للجنتي القرارين ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٧٣٧ (٢٠٠٦)، وتطلب إلى اللجنة التحضيرية تشجيع الدول الأطراف على القيام بذلك.

اللجوء إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

١٩ - وأخيرا تكرر كندا تأكيد ضرورة أن يواصل مجلس الأمن أداء الدور الهام في تعزيز سلامة وموثوقية المعاهدة وأدواتها الرئيسية، بما في ذلك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويجب أن تظل الوكالة، وفقا لنظامها الأساسي، على اتصال بالمجلس وغيره من أجهزة الأمم المتحدة ذات الصلة، لا سيما في حالات عدم الامتثال، على ألا يقتصر ذلك على هذه الحالات. وفي هذا الشأن، ينبغي للجنة التحضيرية أن تُشجع الدول الأطراف على تأييد الاقتراح المقدم من الأمين العام السابق للأمم المتحدة بدعوة المدير العام للوكالة بصورة منتظمة إلى أن يحيط المجلس بحالة الضمانات وعمليات التحقق الأخرى ذات الصلة. وينبغي للجنة التحضيرية أن تشدد أيضا على ولاية مجلس الأمن، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، لمواصلة كفالة وتعزيز الامتثال للمعاهدة مع اتفاقات الضمانات، واتخاذ التدابير المناسبة في حالات عدم الامتثال للمعاهدة ولاتفاقات الضمان حينما تخطره الوكالة بعدم الامتثال، كما أخطرته مؤخرا في حالة قرار مجلس الأمن ١٧١٨ (٢٠٠٦) بشأن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والقرارين ١٧٣٧ (٢٠٠٦) و ١٧٤٧ (٢٠٠٧) بشأن إيران.